البرنامج الانتخابي

لمرشحي قائمة التغيير والإصلاح

لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الثانية ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب "

هود : من الآية ٨٨

أخي المواطن ..... أختي المواطنة

" نعم للتغيير والإصلاح "

نعم لسياسة استراتيجية أمنية عربية وإسلامية ، نعم لدولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة على كامل تراب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية، نعم لترميم ما خلّفه الاحتلال ، نعم لحرية الأسرى ، نعم لاستثمار عربي وإسلامي ودولي ، نعم للوحدة العربية والإسلامية ، نعم لتشجيع العمل التطوعي .

نعم لدعم الأسرى دون تمييز، نعم لدعم أسر الشهداء والأسرى والفقراء دون تمييز ، نعم لتكافؤ الفرص ، والحفاظ على حقوق الإنسان ، نعم لجهاز قضائي مستقل نزيه وشريف ، نعم لحق الانتخاب والترشيح ونبذ التعصب ، نعم لتعزيز مبدأ الحوار وحرية التعبير في إطار المعروف والمألوف ، وإفساح المجال أمام الرأي الآخر ، نعم للتنمية الاقتصادية ، ومعالجة ارتفاع الأسعار بشكل فعال ، نعم لتحريم الاقتتال الداخلي ، نعم لصون الدم الفلسطيني فالفتنة نائمة لعن الله من أيقظها .

لماذا نشارك في الانتخابات التشريعية ؟

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتبر وجودها في المجلس التشريعي الفلسطيني أحد الوسائل لتحقيق شعار التغيير والإصلاح ، وأحد وسائل بناء قوة الشعب وترميم ما دمره الاحتلال ، وتطوير واقعه نحو الأفضل ، ولذلك فإنها تبذل جهدها وتنوع من فعلها السياسي ، لتوفير المناخات المناسبة التي تساعد في تحقيق غايات الشعب في الحرية والاستقلال ، والحفاظ على حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره ، وإحقاق الحق ، ونشر العدل والمساواة بين الناس، والحفاظ على الحريات العامة ، ووضع حد للفساد الإداري والمالي والأخلاقي ، ومن هنا فان برنامجنا هذا يمثل بإذن الله رؤية لتحقيق التغيير والإصلاح بتضافر الجهود المخلصة لتوفير سلامة العملية الانتخابية ، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا لانجاز هذا الوعد. (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) (الأنعام ١٥٣)

أخي المواطن ..... أختي المواطنة:

قائمتنا للتغيير والإصلاح تتحدث عن عدة قضايا وكل قضية تشرحها عدة بنود. وأهم القضايا التي يتضمنها برنامجنا هي :

الرقم	القضية	الصفحة
الأولى	ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية .	٥
الثانية	الوحدة العربية والإسلامية .	٦
الثالثة	العلاقات الخارجية و الدولية .	٦
الرابعة	سياسة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد .	٧
الخامسة	السياسة التشريعية والإصلاح السياسي .	٨
السادسة	الحريات العامة والقضاء وحقوق الإنسان .	١١
السابعة	السياسة التربوية .	١٢
الثامنة	السياسة الثقافية والإعلامية .	١٤
التاسعة	سياسة الوعظ والإرشاد .	١٤
العاشرة	السياسة الاجتماعية .	١٥
الحادية عشرة	المواطنون المسيحيون .	١٦
الثانية عشرة	المرأة الفلسطينية .	١٦
الثالثة عشرة	الشباب .	١٧
الرابعة عشرة	السياسة الإسكانية .	١٧
الخامسة عشرة	السياسة الصحية والبيئية .	١٨
السادسة عشرة	السياسة الزراعية .	١٩
السابعة عشرة	السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية .	٢٠
الثامنة عشرة	العمل والعمال .	٢٢
التاسعة عشرة	المؤسسات الحقوقية .	٢٣
العشرون	المواصلات والحواجز و المعابر الحدودية .	٢٤

القضية الأولى : ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية :

١- إن كل فلسطين جزء من الأرض العربية والإسلامية، وإن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية والإسلامية. (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (الأنبياء ٩٢) .

٢- إن تحرير الأرض الفلسطينية يتطلب العمل المشترك فلسطينياً وعربياً وإسلامياً .

٣- التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة .

٤- صون وحماية حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين ، والعمل على تحقيق هذا الحق بكل الوسائل المشروعة ومنها م.ت.ف .

٥- الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، وحماية الشعب الفلسطيني بالوسائل الممكنة كافة.

٦- المحافظة على التواجد الفلسطيني في القدس ودعم ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحماية المقدسات من التدنيس الصهيوني .

٧- بناء نظام اقتصادي فلسطيني مستقل عن الكيان الصهيوني في الوقت المناسب ، وتوجيه الموارد المتاحة ، لتعزيز مقومات الصمود، وتشجيع الإنتاج .

٨- تطوير نظام تسجيل الأراضي واستغلالها لمواجهة الزحف الاستيطاني.

٩- إن قضية الأسرى والمعتقلين على رأس سلم أولويات العمل الفلسطيني والجزء الأساس في السيادة الوطنية .

١٠- إن التعاون الأمني أو ما يسمى التنسيق الأمني مع الاحتلال ، جريمة وطنية ودينية كبرى ، يجب أن يعاقب عليها بأقسى عقوبة .

١١- مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني ، وتشجيع الشعوب العربية والإسلامية والصديقة وحكوماتهم على ذلك .

١٢- العمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بما يخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية ، ويحترم مجالات الاختصاص .

١٣- الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي، وحمايته من الاعتداء والتلاعب ورعايته وتطويره بما يتلاءم مع القيمة المعنوية والمادية لهذا الوقف الممتد في كل فلسطين .

القضية الثانية : الوحدة العربية والإسلامية :

انطلاقا من قول الله عز وجل:(وأن هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فاتقون)(المؤمنون 52) فان قائمتنا ستسعى للمساهمة في تحقيق وحدة الأمة من خلال :

١- السعي لتعزيز الوحدة بين الدول العربية والإسلامية، والعمل على وضع حد للنزاعات الحدودية.
٢- السعي لوضع حد للاقتتال الداخلي بين بعض الأنظمة العربية والحركات الوطنية والإسلامية.
٣- العمل لرفع الحصار بمختلف أشكاله المفروض على بعض الدول العربية والإسلامية.
٤- التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة.
٥- العمل على تفعيل المنظمات العربية والإسلامية لتستأنف رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة والصحة.
٦- تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحدة الشاملة على ثوابت الأمة.

القضية الثالثة : العلاقات الخارجية و الدولية :

١- بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية، تحافظ على وحدة الأمة وتقدمها، وتخدم الإنسانية وتحفظ حقوقها لحماية قضيتها ورد العدوان عنها.
٢- العمل على بناء نظام اقتصادي مع الدول العربية والإسلامية، والانفتاح على باقي دول العالم.

٣- التأكيد على شرعية المقاومة، بالوسائل السياسية والجهادية كافة ، لتحقيق الحرية والاستقلال والسيادة واستثمار كل الطاقات لإدانة كل أشكال الاحتلال والطغيان في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وكل شبر يحتله الأجنبي.

٤- دعم إعادة كل اللاجئين والمهجرين إلى أوطانهم وحفظ حقوقهم، ووقف كل أنواع النهب والسطو على خيرات الآخرين.

٥- دعوة الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سِلْم عالمي عادل يرتكز على التخلص من كل أنواع الاحتلال، وآثار الاستعمار ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

٦- تأكيد حق الشعوب في مقاومة المحتل بكل الوسائل ، باعتبار ذلك حقا مشروعاً كفلته الشرائع السماوية ، والمواثيق الدولية، والأعراف الإنسانية واعتبار الاحتلال والعدوان على الشعوب هو الإرهاب بعينه.

القضية الرابعة : سياسة الإصلاح الإداري ومكافحة أشكال الفساد :

إن الإدارة الرشيدة هي العامل الأساس في نجاح الدول وتقدمها ، وبناء على ذلك فان قائمتنا ستعمل بمشيئة الله على ما يلي:

١- القضاء على كل أشكال الفساد الراهنة في المجالات كافة بأقصى سرعة ممكنة ، لأن الفساد سبب رئيس في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.

٢- تحديث التشريعات والنظم الإدارية بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة لتساهم في تقديم الخدمات بسهولة ويسر على المستويات كافة.

٣- تبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري داخل الأجهزة المختلفة من خلال تنمية القوى البشرية العاملة (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) (الإسراء: من الآية ٧٠)

٤- تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل على تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

٥- تبني سياسة استيعابية وتوزيع للقوى العاملة بشكل متوازن وفق خطط واضحة حسب احتياجًات الأجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة. ومحاربة المحسوبية والواسطة.

٦- مكافحة التسيب في الأداء الحكومي و إهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (حديث شريف)

٧- وضع نظام خدمة مدنية شامل يسمح بمعالجة خصوصيات بعض الدوائر.

٨- تشكيل لجنة وطنية برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي والمسيحي لضمان سلامة التصرف فيه وتحقيق أهدافه .

القضية الخامسة : في السياسة التشريعية والإصلاح السياسي :

إننا نؤكد أن المهمة الأساس للمجلس التشريعي الفلسطيني هي التشريع والمراقبة والمساءلة، وإن التشريعات الصالحة مقدمة ضرورية لإصلاح السياسات . لذلك ستكون أهدافنا بعون الله كما يلي :

١- إجراء إصلاحات دستورية تكون مدخلاً لإصلاحات وتنمية سياسية شاملة.

٢- تعزيز مبدأ الشورى وترسيخ مسيرته .

٣- العمل على وضع حد لتجاوز أي حكومة للدستور بإصدار قوانين مؤقتة أو تعديلات متكررة .

٤- إقرار مبدأ تداول السلطة عملياً ، وإشراك الطاقات البشرية الفلسطينية كافة في برنامج التطوير الشامل.

٥- الاعتراف بالقوى السياسية والاستفادة من جهودها الإيجابية.

٦- الإصلاح الشامل للجهاز القضائي بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفعل والتطور، وإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على مختلف السلطات .

٧- سن القوانين التي تؤكد على فصل السلطات وتعزيز دور الرقابة العامة والمحاسبة والشفافية .

٨- التركيز على المهنية والكفاءة والشفافية في التوظيف العام ومحاربة المحسوبية والفئوية .

٩- صياغة البرامج وسن التشريعات والقوانين التي تعزز الروابط بين فئات الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

١٠- تطوير العلاقات السياسية مع الوطن العربي والإسلامي على أساس من التكامل والاحترام المتبادل، وتحمل الأمة العربية والإسلامية مسؤولياتها لنصرة القضية الفلسطينية .

١١- توظيف كل المنابر الدولية المتاحة لشرح شرعية الحقوق الفلسطينية الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية واثبات بطلان الادعاءات الصهيونية.

١٢- تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الصديقة التي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

١٣- تبني سياسة "من أين لك هذا ؟ " لمحاسبة موظفي الخدمة العامة.

١٤- تطوير قوانين الانتخابات وتعزيز مبدأ النسبية في المواقع كافة.

١٥- سن القوانين التي تضبط نشاطات الأجهزة الأمنية وتحدد صلاحياتها بما يحقق الأمن الشامل للشعب ومؤسساته، وتمنع تدخلها في الحياة الخاصة والنشاطات الاقتصادية والسياسية.

١٦- التحقيق في ملفات الفساد المالي والإداري ومعاقبة الفاسدين (من خلال القضاء) ومنعهم من أي دور في الحياة السياسية الفلسطينية أو في الإدارة العامة .

١٧- بذل كل الجهود لصياغة البرامج الوطنية التي تحافظ على المسجد الأقصى المبارك والقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

١٨- المساهمة الفاعلة في إعادة صياغة منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها فيما يخص العلاقات الخارجية و قضية حق العودة.

١٩- العمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بما يخدم الأهداف الفلسطينية الوطنية ويحترم مجالات الاختصاص .

٢٠- تفعيل دور الفلسطينيين في أماكن اللجوء المختلفة في تنمية مقومات الصمود السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني.

٢١- محاربة سياسة العزل والكانتونات الإسرائيلية والمحافظة على الوحدة الجغرافية والسياسية للأراضي الفلسطينية بما فيها العاصمة القدس .

٢٢- صياغة البرامج التي تحافظ على الأرض والموارد الطبيعية وتواجه الاستيطان.

٢٣- إخضاع جميع موظفي الخدمة العامة للمساءلة والمحاسبة بشفافية تامة.

٢٤- تشجيع العمل المؤسسي ورفع كفاءة المؤسسات الداعمة للحركة الأسيرة ولأسر الشهداء والجرحى. والتعامل مع الأسير والشهيد والجريح على أنه على رأس عمله المدني ويصرف له راتب مكافئ للراتب المدني.

٢٥- تحفيز الاتحاد الأوروبي للعب دور أكثر فاعلية فيما يخص القضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

٢٦-تنمية العلاقات مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بمختلف أطيافها على أساس دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

القضية السادسة : في الحريات العامة والقضاء وحقوق الإنسان :

إن رؤية القائمة وأهدافها تنبثق من المقاصد العليا للمبادئ الإسلامية وهي: كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه. وانطلاقا من هذه الرؤية فان القائمة ستعمل على ما يلي :

١- جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع في فلسطين.
٢- إعادة صياغة جهاز قضائي مستقل ونزيه وشريف لا يخضع لأية ضغوط، بحيث تكون السلطة التنفيذية داعمة له .
٣- حماية وتوفير الأمن لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام.
٤- حماية الحريات العامة لكل المواطنين بلا استثناء.
٥- العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر عن آرائهم السياسية ومعتقداتهم، ومحاربة الرشوة والمحسوبية.
٦- تنفيذ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية.
٧- تأييد الفصل بين السلطات الثلاث .
٨- تفعيل دور المحكمة الدستورية .
٩- العمل على سن التشريعات التي تراعي خصوصية وقيم وتراث الشعب الفلسطيني .
١٠- إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بالاعتماد على الكفاءة والخبرة وبعيداً عن الفئوية السياسية والاجتماعية والمحسوبية الشخصية.
١١- سن القوانين الهادفة إلى تفعيل التفتيش القضائي للرقابة الفاعلة على الجهاز القضائي بكل مستوياته.
١٢- سن القوانين اللازمة لمنع تسييس النيابة العامة واعتماد الكفاءة والرقابة و المساءلة والمحاسبة .
١٣- سن القوانين التي تشكل جهازاً شرطياً قضائياً متخصصاً من ذوي الكفاءات.

١٤- تأسيس معهد قضائي للتدريب والتأهيل.

١٥- التوقف عن استيراد القوانين، ومراعاة الخصوصية التي تتمتع بها فلسطين ومراعاة الكفاءات الفلسطينية في أخذ دورها في هذه المجالات.

١٦- تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية بما يكفل الحد من إطالة أمد التقاضي وعدد القضايا المدورة وتحديد سقف زمني لكل نوع من القضايا و لمدد التأجيل.

١٧- فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية :

أ- هناك حاجة لسن قانون واحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم.

ب- سن التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة) بما في ذلك قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة .

ج- العمل على تمثيل المحاكم الشرعية في المحكمة الدستورية الفلسطينية بنسبة معقولة.

القضية السابعة : السياسة التربوية والتعليمية :

تعتبر المناهج التربوية والتعليمية أداة المجتمع والأمة في إعداد الأجيال الصالحة، لذلك فإن قائمتنا ستعمل بتوفيق الله على ما يلي :

١- تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين على أساس أن الإسلام نظام شامل لكل حركة الحياة يحترم الإنسان ، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع، ما دام مؤدياً ما عليه من واجبات.

٢- تطوير العملية التربوية بما يرفع نوعية التعليم ويحفظ كرامة المعلمين وزملائهم الإداريين .

٣- العمل على تطوير المناهج بما يضمن مواكبة التطورات التقنية الحديثة ويحافظ على قيم وأخلاق الشعب الفلسطيني.

٤- دعم وتطوير التعليم العالي لتتناسب مخرجاته مع احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر المؤهلة والأبحاث العلمية الدقيقة.

٥- توفير التعليم العالي المجاني لأسر الشهداء والأسرى .

٦- دعم صندوق الطالب الجامعي المحتاج وتطوير آلياته، بحيث تمثل أعلى قدر من الشفافية والموضوعية وبالتالي إيصال المساعدة إلى مستحقيها.

٧- العناية بالطلبة المبدعين في المراحل التعليمية كافة والعمل على تطوير قدراتهم.

٨- تشجيع التعليم المهني وفق برامج مدروسة تضمن رفع فرص المنتسبين إليه في الحصول على عمل بعد التخرج.

٩- العمل على إلغاء استخدام المرافق المدرسية لأكثر من وردية.

١٠- العمل على تخفيض معدلات عدد الطلاب في الصف وعدد الطلاب للمدرس.

١١- العمل على تأمين مرافق رياضية وثقافية في مدارس الوطن كافة .

١٢- العمل على تأمين مختبرات الحاسوب في مدارس الوطن كافة.

١٣- تطوير إستراتيجيات التعليم بحيث تركز على الكفاءة ونبذ المحسوبية في التوظيف، وتركز على نوعية الطلبة المتخرجين من النظام التعليمي بدل الكم.

١٤- الاهتمام بالعلوم الإنسانية ومحاولة تنقيتها من اللوثات الفكرية التي لحقت بها عن طريق الغزو الفكري، والتركيز على اللغات وخاصة اللغة العربية في مختلف المراحل .

١٥- الاهتمام بالأسرة وتفعيل دورها التربوي ومسؤولياتها تجاه الخدمات العامة.

١٦- إصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبية .

١٧- تشجيع السياحة الداخلية وجعلها من متطلبات العملية التعليمية وخاصة من خلال مناهج التربية الوطنية .

القضية الثامنة : السياسة الثقافية والإعلامية :

نظرا لما للثقافة والإعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وتفكيره، وبناء شخصية الأمة ، فإن قائمتنا ستعمل بإذن الله على ما يلي :

١- ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كل الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثه الحضاري، وبناء السياسة الإعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة ، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار.

٢- تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشئ من الإفساد والتغريب والغزو الفكري ومقاومة التطبيع الثقافي.

٣- تسهيل مهمة الإعلاميين ووسائل الإعلام وحق الجمهور في معرفة كل شئون الحياة .

٤- وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص دور النشر، ومراكز الأبحاث ، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي .

٥- رفع المستوى الثقافي والوعي العام بالحقوق والواجبات والمسئوليات وتبعاتها.

٦- تفعيل وسائل الإعلام العامة وتحريرها من الفئوية وتعزيز المهنية والشفافية في برامجها.

٧- تأسيس مؤسسات عامة وتشجيع إقامة مؤسسات خاصة تعنى بالتراث الفلسطيني وتاريخه الحديث ومقدساته.

القضية التاسعة : سياسة الوعظ والإرشاد :

انطلاقاً من التوجيه الرباني (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (النحل ، من الآية 125) فان قائمتنا ستعمل على تحقيق ذلك بتوفيق الله من خلال :

١- رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين، وإيجاد الحوافز المجزية لهم ، ووضع اللوائح والأنظمة التي تحقق العدالة.

٢- وقف التدخلات الأمنية في هذا الجهاز وتمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم، ووقف سياسة الإقصاء.

٣- إعادة النظر بقانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجبهم.

القضية العاشرة : السياسة الاجتماعية :

١- سن قوانين الضمان الاجتماعي التي تلائم الوضع الفلسطيني العام.
٢- تشجيع شبكة الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيعها في القطاعين الأهلي والعائلي.
٣- محاربة الفقر وتخفيف حدته وآثاره من خلال جعل محاربته أحد أدوات التنمية الشاملة.
٤- محاربة الجريمة من خلال القضاء الحازم والشرطة ذات الكفاءة والمنضبطة، وتطبيق العدالة القانونية على الجميع دون استثناء وبناء المؤسسات الإصلاحية المتطورة الخاصة بالمجرمين .
٥- محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل أشكاله بالثقافة والتوعية والتربية وتفعيل القانون .
٦- تفعيل وتنظيم وتطوير لجان الزكاة لتؤدي دورها في المرحلة القادمة وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإسلامية .
٧- النهوض بالمستويات المختلفة للرجل والمرأة وحماية الطفولة ورعايتها وحقها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم .
٨- تشجيع المشاريع التنموية وخبرات المجتمع لتلبية بعض احتياجاته.
٩- دعم مؤسسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير برامجهم.
١٠- الاهتمام بالمؤسسات الشبابية وتشجيع الرياضة والفن الملتزم.
١١- تفعيل لجان الإصلاح ودعمها لما لها من دور في حل المشكلات بين أفراد المجتمع وإعادة أجواء الود والتصافي بين المتخاصمين .
١٢- الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني والأخلاقيات العامة، وضمان عدم انتهاك الثوابت الاجتماعية والحيلولة دون أي إجراءات أو تشريعات تمس بها .
١٣- إنشاء وتطوير المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية التي تعنى بالأسرى والمحررين، وتعمل على دمجهم في المجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن .

القضية الحادية عشرة : المواطنون المسيحيون :

انطلاقا من قول الله تعالى(لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الممتحنة:٨) فإن كتلتنا لا ترى فرقاً بين المواطن الفلسطيني المسلم والمسيحي في كل مجالات حقوق المواطنة لهم ما للجميع، وعليهم ما على الجميع .

القضية الثانية عشرة : المرأة الفلسطينية :

إن قائمتنا تسعى لتعزيز مكانة المرأة ، بعيدا عن العادات الوافدة والتقاليد الجامدة الغريبة عن ثقافتنا، فستعمل قائمتنا بإرادة الله على :

١- التأكيد على حقوق المرأة الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها،وتحقيق دورها في القيادة الاجتماعية .
٢- تحصين المرأة بالثقافة الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية ، وتأكيد شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام والالتزام .
٣- تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية ، باعتبارها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني .
٤- توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع .
٥- التأكيد على أن الأسرة وتماسكها، هي الأساس المتين الذي يحافظ على قيمنا الاجتماعية ومثلنا الأخلاقية .
٦- المرأة الفلسطينية شريك في الجهاد والمقاومة وشريك في البناء والتنمية وحقوقها المدنية والشرعية مكفولة .
٧- دعم استقرار الأسرة من خلال :

* تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة العاملة بما يحقق استقرار الأسرة، وحماية النشء ورعايته .
* التكافل مع الأسر التي تتعرض بيوتها للهدم ، أو أبناؤها للاعتقال أو الملاحقة .
* حماية المرأة من كل أشكال الاستغلال والاستخدام في الدعاية والأعمال غير المشروعة .